

SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

العدد 1، المجلد 5 ، يناير/كانون الثاني 2019م.

e–ISSN 2462–1730

أقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الإشارة إلى تجارب دول كوريا الجنوبية وفنلندا وسنغافورة وماليزيا

The knowledge economy and its role in achieving the economic development of the GCC countries with reference to the experiences of South Korea, Finland, Singapore and Malaysia

بان علي حسين المشهداني

–كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة – العراق – ماجستير الاختصاص الدقيق

Banali.hu81@gmail.com

Assistant Professor: Ban Ali Hussein Al Mahanadi

College of Admin & Economics - Department of Economics - University of Basra - Iraq

1440هـ –2019م



ARTICLE INFO
Article history:
Received 20/09/2018
Received in revised form 25/09/2018
Accepted 21/12/2018
Available online 15/1/2019
Keywords:

Abstract

The GCC countries have achieved high indicators in the Knowledge Economy Index as the United Arab Emirates has advanced ranks in axes of institutions, infrastructure, health, basic education, market efficiency, and the development of financial markets compared with the rest of the GCC countries in 2017. There are other countries have succeeded in the transformation towards the knowledge economy like Singapore which has achieved advanced indicators in the areas of infrastructure, higher education, training, market efficiency, work efficiency, the development of financial markets and technological readiness, as well as South Korea, Finland and Malaysia which have achieved the highest indicators in the knowledge economy of the same year .

Keywords: knowledge economy, indicators, challenges, economic development.

الملخص

حققت دول مجلس التعاون الخليجي مؤشـرات عليا في دليل الاقتصـاد المعرفي إذ أحتلت دولة الامارات العربية المتحدة مراتب متقدمة في محاور المؤسسـات والبنية التحتية والصحة والتعليم الاساسـي ومحور كفاءة السـوق وكفاءة العمل ومحور تطور الأســواق المالية مقارنة مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2017 ، وهناك دول أخرى نجحت في التحول نحو الأقتصاد المعرفي منها سنغافورة حققت مؤشرات متقدمة في محاور البنية التحتية والتعليم العالي والتدريب وكفاءة السـوق وكفاءة العمل ومحور تطور الأسـواق المالية ومحور الجاهزية التكنولوجية ، وايضاً كوريا الجنوبية وفنلندا وماليزيا حققت أعلى المؤشرات في دليل الأقتصاد المعرفي للعام المذكور نفسه .

الكلمات المفتاحية : اقتصاد المعرفة ، مؤشرات ، التحديات ، التنمية الاقتصادية .

المقدمة :

تمثل المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الأنساني ، إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة في كل نواحي الحياة ، كما أن أمتلاك وحيازة وسائل المعرفة بشكل موجه وصحيح وأستثمارها بكفاءة وفعالية من خلال دمج المهارات وأدوات المعرفة الفنية والأبتكارية والتقنية المتطورة مع بعضها البعض ، ولقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى معدل نسبي للحريات الأقتصادية معتمدة على دليل التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الأقتصادي العالمي في دافوس ويرتكز الدليل على المؤشرات الأقتصادية ، ومجموعة محفزات الكفاءة ومجموعة عوامل الابتكار والتطوير ، وهناك مجموعة من التحديات تواجه دول التعاون الخليجي في التحول نحو الاقتصاد المعرفي وهي النقص في عدد المؤسسات التعليمية والمراكز التقنية والمهنية القادرة على تلبية طلب السوق وتزويده بالمهارات البشرية المؤهلة كافة ، ومن أجل تنمية رأس المال البشري فهذا يتطلب تطوير المنظومة التعليمية وتوفير قاعدة من الكفاءات الوطنية والتي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق النمو الأقتصادي وزيادة الأنتاج والأنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للأقتصاد الوطني إذ أن التنافسية هي أحدى قيم العولمة وأقتصاد المعرفة وأحدى المقومات الأساسية للتنمية الأقتصادية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

مشكلة البحث : نطرح السؤال الاتي :- ماهو الواقع الحالي لمؤشرات دليل الاقتصاد المعرفي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي ودورة في تحقيق التنمية الاقتصادية فيها ؟

هدف البحث : بيان الاتي :- مفهوم اقتصاد المعرفة ومرتكزاتة ، مؤشرات دليل الاقتصاد المعرفي في دول مجلس التعاون الخليجي ، التحول نحو الاقتصاد المعرفي في دول مجلس التعاون الخليجي مابين التحديات والحلول ، تجارب دول تحولت إلى الاقتصاد المعرفي منها دول كوريا الجنوبية ، فنلندا ، سنغافورة ، ماليزيا .

فرضية البحث : هناك آثار ايجابية للأقتصاد المعرفي وتسعى أقتصادات دول العالم للتحول ألية من خلال تطبيق مرتكزاته ، وسنتناول في البحث :

المبحث الأول : مفهوم أقتصاد المعرفة ومرتكزاته .

المبحث الثاني : مؤشرات دليل الأقتصاد المعرفي في دول مجلس التعاون الخليجي .

المبحث الثالث : التحول نحو الاقتصاد المعرفي في دول مجلس التعاون الخليجي مابين التحديات والحلول .

المبحث الرابع : تجارب دول تحولت إلى الأقتصاد المعرفي منها دول (كوريا الجنوبية ، فنلندا ، سنغافورة ، ماليزيا) .

المبحث الأول

مفهوم أقتصاد المعرفة ومرتكزاته

يُعرف أقتصاد المعرفة بأنه الأقتصاد الذي يؤدي فيه توليد المعرفة وتوظيفها الدور الأساسي لخلق الثروة ويطلق عليه تسمية أقتصاد المعلومات أو الرقمي وتُعد وحدة رأس المال هي الأســاس في أقتصــاد المعرفة ، إذ بين (د. عبد الله ، 2009 ،61) هناك ثلاثة أنواع من مفاهيم رأس المال الأجتماعي والمعرفي والثقافي ويُعد مفهوم رأس المال المعرفي على قيمة المعلومة والتقنية والمهارة والفكرة وإمكانية تحويل كل ذلك إلى ثروة وقوة تســهم في تعزيز النمو والتنمية إذ تحول مفهوم رأس المال البشـري إلى أداة جديدة من أدوات قياس الأداء المعرفي والتنموي للدول وهو كمقياس للثروة القومية للدول ويحدد مركزها النســبي ومدى اســتعدادها لأقتصــاد المعرفة . أما د. جريو (د.ت ، 62-63) أبــرز تأثير المعرفة في الأقتصاد كالآتي :-

1- تطور تقنية المعلومات والاتصالات أدت إلى نقل سريع ومنخفض التكاليف للمعلومات وتداول المعرفة في كل انحاء العالم .

2- أدى التنافس الدولي الى تخفيض التكلفة .

3- أدى التطور العلمي والتقني إلى زيادة النمو المعرفي .

4- ساعدت التقنية الرقمية على تخفيض كلف ومعالجة خزن وأستحصال المعلومات بسرعة عالية .

5- زيادة دخل الأفراد وتغيير أذواقهم أدت إلى زيادة الطلب على منتجات أقتصاد المعرفة .

ويُعد الأقتصاد المعرفي هذا المعنى أكثر أتساعاً ورحابة بحيث يشمل حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والأستشارات الذهنية داخل نسيج الأقتصاد سواءاً كان نشاطاً سلعياً أم خدمياً أم نقدياً . وذلك بحسب (علة ، د.ت ،2)

أما أهم مرتكزات نظام الأقتصاد المعرفــي فهي كالآتي : - بحسب (د. الهاشمي ود. العزاوي ، 2010 ،33-34)

1-ملكية المعرفة :- أعطاء هذه الحقوق ومنها براءات الأختراع والعلاقات التجارية والأسرار التجارية وحقوق الطبع لمن بذل الجهد لأبتكارها دون غيره من الناس وذلك لتوفير الحافز لبذل هذا الجهد .

2- الأسواق المالية : - يعد النظام المالي ومؤسساته الرئيسة بمثابة العقل المدبر الذي يدير إقتصاد المعرفة .

3- تدريب عمال المعرفة :- لكي يتم نقل القوى العاملة من الصناعات المتغيرة الى الصناعات الواعدة (النامية) بحيث تتمتع أسواق العمل بمرونة كافية وزيادة العمالة من أجل أكسابها المهارات اللأزمة للوظائف الجديدة .

4- أتساع دور الشبكة العنكبوتية في التواصل وتحرير التجارة جميعها عوامل :- وضعت في أيدي المستهلكين بحيث أصبح قطاع الأعمال مطالباً بأرضاء الزبائن ويتطلب ذلك معرفة دقيقة بكل مستهلك وبكل أساليب الحفاظ على قيادة المنافسة .

5- الحاجة للتعليم وظاهرة التوظيف :- سيكون التعليم مطلباً اساسياً ومستمراً في أثناء حياة الأنسان العملية وأصبحت التربية والتكوين المستمر الشرطين الأساسيين لبلورة البنية الثقافية ونجاحها داخل أي مجتمع .

وملحق الجدول (1) يبين خصائص الأقتصاد المعرفي بالمقارنة مع الأقتصاد التقليدي .

المبحث الثاني

مؤشرات دليل الأقتصاد المعرفي في دول مجلس التعاون الخليجي

حققت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى معدل نسبي للحريات الأقتصادية بفضل سياسة الأنفتاح الأقتصادي وجذب الأستثمارات الأجنبية وتحديث للبنية التحتية وأعطاء دور أكبر وأوسع للقطاع الخاص في الدورة الأنتاجية ، إذ يكشف دليل التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الأقتصادي العالمي تربع دول مجلس التعاون الخليجي في مركز متقدم على الدول العربية الأخرى وكما هو موضح في ملحق جدول (2) ويرتكز هذا الدليل على ما يلي :-

أ- المؤشرات الأقتصادية ويتضمن ما يلي :-

1- محور المؤسسات :- ويعكس هذا المحور اداء القطاع العام والخاص وهو عبارة عن البيئة التنافسية التي تتفاعل فيه الأفراد والشركات الحكومية من أجل زيادة الدخل القومي وتعزيز الأقتصاد إذ بلغ هذا المؤشر في دولة الأمارات العربية المتحدة (5 ,9) نقاط مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2017 .

2- محور البنية التحتية :- هو مدى توافر البنية التحتية في مختلف مناطق الدولة حيث بلغ هذا المؤشر في دولة الأمارات العربية المتحدة (6 ,3) نقاط مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي للعام نفسه .

3- محور مدى الأستقرار على مستوى الأقتصاد الكلي :- إذ يعكس واقع إداء الدولة وسياستها على مستوى الأقتصاد الكلي ويؤدي دوراً أساسياً في القدرة التنافسية للدولة إذ بلغ هذا المؤشر في دولة قطر (9, 5) نقاط مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي للعام نفسه .

4- محور الصحة والتعليم الأساسي :- بلغ هذا المؤشر في دولة الأمارات العربية المتحدة (3, 6) نقاط مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي للعام نفسه .

ب- مجموعة محفزات الكفاءة وتتضمن مايلي :-

1- محور التعليم العالي والتدريب :- ويقيس هذا المحور معدلات الألتحاق بالمرحلة الثانوية والجامعية فضلاً عن جودة ونوعية التعليم ومخرجاته إذ بلغ هذا المؤشر في دولة قطر والأمارات والبحرين (0, 5) نقاط مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي للعام نفسه .

2- محور كفاءة السوق :- ويعكس هذا المحور مدى توافر المنافسة الصحيحة بين الشركات المحلية ودور الدولة في ايجاد تسهيلات حتى تتمكن السلع والخدمات من الوصول الى الأسواق العالمية وحيث بلغ هذا المؤشر في دولة الأمارات (6, 5) نقاط مقارنةً بباقي دول مجلس التعاون الخليجي للعام نفسه .

3- محور كفاءة العمل :- يعكس هذا المحور فعالية القوى العاملة ومدى توافر المديرين ذوي الخبرة والكفاءة ومرونة سوق العمل في توزيع هذه على القطاعات الأقتصادية كافة إذ بلغ هذا المؤشر في دولة الأمارات (2 , 5) نقاط مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي للعام نفسه .

4- محور تطور الأسواق المالية :- يعكس هذا المحور كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية الى اكثر الأستثمارات إنتاجية وفعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين وبلغ هذا المؤشر في دولة الأمارات (8, 4) نقاط مقارنةً بباقي دول مجلس التعاون الخليجي للعام نفسه .

5- محور الجاهزية التكنولوجية :- ويعكس مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة في الأنتاجية والنمو الأقتصادي وعلى مدى الجاهزية التكنولوجية التي تمتلكها الدولة والأستفادة من التطورات الحديثة التي يتم الحصول عليها محلياً أو استيرادها من الخارج إذ بلغ هذا المؤشر في دولة الامارات (8, 5) نقاط مقارنةً بباقي دول مجلس التعاون الخليجي للعام نفسه .

ج- مجموعة عوامل الأبتكار والتطوير وتتضمن مايلي :-

1- محور مدى تطور بيئة الأعمال :- يعكس هذا المحور تطور مجتمعات الأعمال المتخصصة في الدولة والتي لها دور فاعل في إنتاج سلع متطورة عبر آليات أنتاج متقدمة وحيث بلغ هذا المؤشر في المملكة العربية السعودية (4, 5) نقاط مقارنةً بباقي دول مجلس التعاون الخليجي للعام نفسه .

2- محور الابتكار :- هو الركيزة الأساسية للوصول الى الاقتصاد المعرفي المتميز وخلق أنتاجية مستدامة ويعكس هذا المحور البيئة الداعمة للأبتكار من مؤسسات وطنية ، سواء كانت عامة أم خاصة ومراكز البحث والتطوير وتوافر العلماء وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية وبلغ هذا المؤشر في دولة الامارات العربية المتحدة (3, 5) نقاط مقارنةً بباقي دول مجلس التعاون الخليجي للعام نفسه .

المبحث الثالث

التحول نحو الاقتصاد المعرفي في دول مجلس التعاون الخليجي مابين التحديات والحلول

أوضح د. الطلافحة ود. باطويح (2012، 14) أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول نحو الأقتصاد المعرفي وهي كالآتي :-

1- وجود تقنية واسعة تتجسد في ضعف قنوات الانتاج في دول الخليج العربي عدا الصناعات البتروكيمياوية .

2- وجود فجوة مابين مخرجات المؤسسات التعليمية وسوق العمل .

3- تدني نسب الأنفاق على البحث العلمي والتطوير في هذه الدول .

ولمواجهة التحديات المذكورة أنفاً هناك أستراتيجيات لتحفيز الأقتصاد المعرفي على المستويات كافة ومنها الأهتمام بالقطاع التعليمي وتطوير البحث العلمي في الجوانب كافة وأمتلاك وتوطين التكنولوجيا ، بحسب ما أورد عند د. الطلافحة ود. باطويح (2012، 16) ويتحقق نظام تمكين الشباب من خلال عاملين هما :- حسب تقرير المعرفة العربي (2014 ، 24) الاول : - توطين المعرفة العلمية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية ، والثاني : - نقل المعرفة وأنتاجها يتم عن طريق الأبحاث العلمية والشراكات

والمحتوى الرقمي للنشر والأصدار التي ستقود جميعها إلى تحقيق الفاعلية الأقتصادية والمعرفية والثقافية والأنفتاح والأندماج العالمي وتعزيز القيم والأنتماء .

وبين تقرير مؤشر المعرفة العربي (2016 ، 10) بأن هناك ستة مؤشرات قطاعية مركبة هدفها تسليط الضوء على العلاقة مابين المعرفة والتنمية ويستخدم هذا المؤشر في دول ذات مستويات تنموية مختلفة لرصد المعالم البارزة من المنجزات والاختلالات رصداً دقيقاً قابلاً للتوظيف في عمليات التخطيط والتطوير ويتضمن هذا المؤشر التعليم ماقبل الجامعة ، والتعليم التقني والمهني ، الأقتصاد ، البحث والتطوير والأبتكار ويُعرف الابتكار هو تطبيق المعرفة الجديدة على انتاج السلع والخدمات وهذا يعني تحسين جودة المنتج وتعزيز فعالية العملية ويعتبر المصدر الاساس لتحقيق الرفاهية وأرتفاع الدخول الحقيقية والموارد للحكومة (BIs,2011.p.7) ، التعليم العالي وأخيراً تكنولوجيا المعلومات والأتصالات . ولتشجيع جهود الابتكار في دول مجلس التعاون الخليجي فلقد أستثمرت مبالغ كبيرة في التعليم العالي حيث كان ينظر إلية واحد من العوامل الرئيسة المساهمة في تعزيز الابتكار للاقتصادات المتقدمة القائمة على المعرفة ، أذ تم أنشاء فروع للجامعات الدولية فيها وسعت إلى العمل لأيجاد ودعم المواهب وتقديم الخبرة والمهارات للخرجين ففي دولة الامارات العربية المتحدة تم تأسيس الاكاديمية العالمية في مدينة دبي وهي اكبر منطقة حرة في العالم مخصصة للتعليم العالي تأسست عام 2007 وتستضيف 24000 طالب من 145 جنسية مختلفة حول العالم وهناك مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل على دعم البحث العلمي والابتكار التكنولوجي مقرها في مدينة الشارقة تأسست في عام 2000 وكان هدفها بناء مجتمع المعرفة والاقتصاد ونقل المعرفة والتوظيف والعمل في الدولة (Aljawareen,2017,53) ، أما في قطر فقد تم تأسيس المدينة التعليمية عام 1997 من قبل مؤسسة قطر وتهدف إلى دعم وتشغيل البرامج في ثلاث مجالات هي التعليم والعلوم والابحاث وتطوير المجتمع ، وهناك واحة العلوم والتكنلوجيا التي تأسست في عام 2009 وهي موطن للشركات القائمة على التكنلوجيا من جميع أنحاء العالم وحاضنة للشركات الناشئة ، أما في المملكة العربية السعودية تم أنشاء برنامج بادر لحاضنات التكنلوجيا في مدينة الملك عبد العزيز عام 2006 ويرتكز البرنامج على دعم الوظائف القائمة على التطوير التقني ومشاريع فنية وتسعى بادر إلى تعزيز ودعم الابتكار التكنولوجي وريادة الاعمال من خلال برامج وطنية ومبادرات شاملة تدعم ريادة الاعمال بالتعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجامعات

أما في الكويت تم أنشاء مؤسسة الكويت للتقدم العلمي kfas برنامجا (إبتكار التحدي) بالتعاون مع كلية كامبريدج للاعمال ويقدم البرنامج 10 شركات كويتية فرصة لتطوير قدراتهم الابتكارية من خلال ممارسة ورش عمل التعليم القائم على فريق ومشاريع الابتكار والتوجية ، وفي سلطنة عُمان أسس مجلس البحث العلمي مشروع واحة الابتكار ويهدف من أنشائه خلق بيئة مؤهلة للابتكار المجتمعي وبناء القدرات المحلية في مختلف المجالات بالتنسيق مع القطاع العام والخاص وتبلغ قيمة المشروع 16 مليون دولار وكذلك أنشأت برنامج المساعدة الاكاديمية للابتكار Aiap وهو فرع من مشروع محور الابتكار الذي صممه مجلس البحوث Trc لدفع الابتكار في المعاهد الاكاديمية في سلطنة عُمان ولقد وافقت جامعة السلطان قابوس على أستضافة البرنامج الاول وتجربة للمساعدة في ادخال برامج مماثلة في المؤسسات الاكاديمية العليا ، أما في مملكة البحرين فلقد أعلن بنك البحرين للتنمية وهيئة الحكومة الالكترونية عن بدء أعمالها في الدفعة الاولى من برنامج Technoprneur Bahrain وهو برنامج شامل اطلقتة الحكومة الالكترونية بهدف دعم وتيسير نمو تكنلوجيا المعلومات والاتصالات ويقدم خدمات لاصحاب المشاريع ويرتكز على بناء القدرات والتدريب والارشاد والتمويل (Aljawareen, 2017,54) .

المبحث الرابع

تجارب دول تحولت الى الأقتصاد المعرفي منها دول

(كوريا الجنوبية ، وفنلندا ، وسنغاورة ، وماليزيا)

- **تجربة كوريا الجنوبية :**

تحولت من دولة فقيرة الموارد إلى واحدة من أهم الأقتصادات المعرفية على مستوى العالم وواحدة من أسرع الدول نمواً من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج ويعزا ذلك الى الأتجاه نحو خلق أقتصاد قائم على الصناعات المعرفية ومعتمد على التكنولوجيا في توليد الجزء الأكبر من الناتج والتشغيل وبدء تحولها نحو أقتصاد المعرفة في السبعينات من القرن الماضي حيث بين تقرير تجارب عالمية في التحول إلى اقتصاد المعرفة (د.ت ، 9) بأن كوريا الجنوبية خلال تلك الفترة أتبعت سياسات الأستدانة والأقتراض الخارجي لتمويل عمليات الأستثمار في رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا على نطاق واسع والأتجاه نحو تكثيف الصناعات عالية التقنية ولقد ساعد ذلك على ارتفاع الأنتاجية الكلية لعناصر الأنتاج وجعلها تتفوق على الكثير من الأقتصادات المتقدمة . ولقد عملت أيضاً على أتباع

سياسة التدويل في تعليمها العالي منذ أوائل عام 2000 كمحاولة لتكون مركزاً تعليمياً أسيوياً وتوفير التنافسية بين الجامعات ذات السمعة العالمية المرموقة والمقصود بالتدويل هو الانفتاح والالتقاء بين الاعمال والتجارة والانشطة الاقتصادية بين دول العالم وتشمل سياسة التدويل أستراتيجيات ومبادرات تتراوح من توظيف الطلاب الدوليين وبرامج تبادل الطلاب والموظفين وتطوير الشركات الدولية في مجال التدريس والبحوث العلمية وتعتبر كوريا الجنوبية ناجحة في مجال التدويل وذلك من خلال تحقيق الارتفاع السريع لمركز التصنيف العالمي لجامعاتها في البلاد حيث أنشأت الحكومة لجنة الاصلاح التربوي ونفذت سياستان الاولى أنفتاح سوق التعليم العالي على الدول الاجنبية والثانية خطة اصلاح التعليم عام 1995 تم التركيز فيها على زيادة عدد الطلاب الدوليين في كوريا الجنوبية حيث هدفت إلى خلق أقتصاد قائم على المعرفة وتحسين جودة التعليم وتكثيف البحوث العلمية (Dewi, 2018, 65-73)

- **تجربة فنلندا**

أعتمدت على الأبتكار والبحث والتطوير من خلال الشراكة مع القطاع العام والخاص وذلك وفقاً لتقرير تجارب عالمية في التحول إلى اقتصاد المعرفة (د.ت ، 3) الذي بين أن فنلندا أعتمدت على خلق نظام عادل يؤمن العلم لجميع طبقات المجتمع وتحقيق التعاون مابين الشركات والجامعات ومؤسسات البحوث ومساهمة القطاع الخاص في الوصول إلى أقتصاد المعرفة والذي أستند إلى تحفيز الصلات بين القطاعات والصناعات المختلفة ، وأصبح نموها يرتكز على منتجات التكنولوجيا العالية مع التركيز على توريد العمال المهرة خصوصاً في مجال معدات الاتصالات الخاصة نتيجة لزيادة التخصص في أرتفاع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث لعبت نوكيا دور محرك لهذة المجموعة (Blomstrom,Kokko,Sjoholm,2002,24)

- **تجربة سنغافورة**

في مجال أقتصاد المعرفة كان التعليم المفتاح الحقيقي للأنتقال نحو العالم الأول والمنافسة الأقتصادية العالمية من خلال الأستثمار في الموارد البشرية حيث تم أستقطاب الشركات العالمية للعمل في سنغافورة فضلاً عن أدارة نظامها المالي والأعلامي بشفافية وكفاءة ، وبين (هاني اللاموني ، 2015، 3) أن سنغافورة أعتمدت على أستراتيجيتين الأولى :- استيراد احدث التطورات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة من خلال تشجيع الأستثمارات الأجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الأجنبية كوسيلة لنقل المعرفة ، أما الأستراتيجية الثانية :- ارتكزت على توفير البيئة القانونية والفكرية للنمو ورعاية المواهب المكتسبة من أجل خلق مجالات للأبتكار

والتقدم التكنولوجي وأحتلت سنغافورة المرتبة الأولى في نظام الحوافز الاقتصادية لأقتصاد قائم على المعرفة وجودة مزاولة أنشطة الأعمال والرابعة في العالم من حيث الأبتكار في مؤشر أقتصاد المعرفة للبنك الدولي . وهناك ميزة رئيسة للتنمية الاقتصادية هو أعتمادها القوي على الاسواق الدولية حيث أختارت التصنيع من إجل التصدير إلى الخارج وليس من خلال أستبدال الواردات وعلى الأستثمار الاجنبي المباشر بدلاً من الأستثمار المحلي (Blomstrom,Kokko,Sjoholm,2002,47)

– **تجربة ماليزيا :**

في الأقتصاد المعرفي إذ أصبحت الدولة الصناعية الأولى في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرقي آسيا وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة وتنويع مصادر الدخل القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وتطوير آليات التربية والتعليم وتأسيس معاهد بحوث علمية ومؤسسات تدريب مهنية ولقد اعتمدت ماليزيا على سياسة التصنيع الواسعة وفتحتها أمام الأستثمارات الخارجية المباشرة وتحولت بفعل ذلك إلى أقتصاد موجه بالسوق ومبرمج للأنتاج يتفاعل بين القوة العاملة الماهرة فنياً والمتعددة اللغات . ولقد وضعت ماليزيا مجموعة من أصلاحات السياسة التكميلية التي تساعدها على تحسين كفاءه نظام الأبتكار الوطني والذي ستلعب الجامعات فية دوراً رئيسياً في تمويل البحوث بشكل تنافسي وأنتقائي وأنشاء مكاتب تسويق تكنولوجية مدارة بشكل أحترافي مقرها جامعات مختارة وأشراك الجامعات في جهود التنمية الأقليمية وتقوية الروابط ما بين الجامعات والصناعة وتطوير دورات ريادة الأعمال وأخيراً تطوير برنامج وسيط للتكنولوجيا

(The world Bank,2007,25)

وملحق جدول (3) بين المؤشرات ذات الصلة بالأقتصاد المعرفي لدول كوريا الجنوبية وفنلندا وسنغافورة وماليزيا لعام 2017 إذ نلاحظ من خلاله أن دولة فنلندا تعد الاعلى في مجال محور المؤسسات إذ بلغت (2 , 6) نقاط وكذلك في مجال الصحة والتعليم الأساسي إذ بلغت (9, 6) نقاط مقارنةً مع باقي دول المقارنة . فأن سنغافورة الأعلى في مجال محور البنية التحتية إذ بلغت (5, 6) نقاط وكذلك الأعلى في مجال محور التعليم العالي والتدريب إذ بلغت (3, 6) نقاط ، أما في مجال كفاءة السوق وكفاءة العمل ومحور تطور الأسواق المالية وكذلك محور الجاهزية التكنولوجية هي الأعلى مقارنةً مع باقي دول المقارنة إذ بلغت بالترتيب (8, 5) ، (8, 5) ، (7, 5) ، (1, 6) نقاط . أما في مجال مدى تطور بيئة الأعمال والأبتكار فماليزيا كانت الأعلى إذ بلغت (1, 5) نقاط مقارنةً

مع باقي دول العالم المقارنة . أما في مجال محور مدى الأستقرار على مستوى الأقتصاد الكلي فدولة كوريا الجنوبية كانت الأعلى إذ بلغت (6, 6) نقاط مقارنةً مع دول العالم المقارنة .

الأستنتاجات والتوصيات

- الأستنتاجات

يُعد الأقتصاد المعرفي هذا المعنى اكثر أتساعاً ورحابةً حيث يشمل قطاعات المعرفة والمعلومات والأستشارات الذهنية داخل نسيج الأقتصاد سواءاً كان نشاطاً سلعياً أو خدمياً أو نقدياً ، ومن أهم مرتكزات الأقتصاد المعرفي هي ملكية المعرفة والأسواق المالية وتدريب عمال المعرفة وأرضاء الزبائن والحاجة للتعليم وظاهرة التوظيف ، وحققت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى المؤشرات في دليل الأقتصاد المعرفي إذ أحتلت دولة الامارات العربية المتحدة في مجال محور المؤسسات (9 , 5) نقاط ، ومحور البنية التحتية (3, 6) ومحور الصحة والتعليم الأساسي (3, 6) نقاط ، أما في مجال محور كفاءة السوق احتلت (6, 5) نقاط ومحور كفاءة العمل إذ احتلت فيه دولة الأمارات (2, 5) نقاط وكذلك محور تطور الأسواق المالية وأحتلت فيه دولة الأمارات (8, 4) نقاط مقارنةً مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي ، أما في مجال دول العالم التي لديها تجارب في التحول نحو أقتصاد المعرفة فنلاحظ دولة سنغافورة كانت الأعلى في مجال محور البنية التحتية والتعليم العالي والتدريب وكفاءة السوق والعمل ومحور تطور الأسواق المالية ومحور الجاهزية التكنولوجية إذ بلغت بالترتيب (8, 5)،(8, 5)،(7, 5)، (1, 6) نقاط ، أما ماليزيا فكانت الأعلى في مجال تطوير بيئة الاعمال والأبتكار إذ بلغت (1, 5) نقاط ، أما دولة فنلندا فكانت الأعلى في محور المؤسسات والصحة والتعليم الأساسي إذ بلغت بالترتيب (2, 6) ،(9, 6) نقاط ، أما في مجال محور مدى الأستقرار على مستوى الأقتصاد الكلي فأحتلت كوريا الجنوبية الأعلى إذ بلغت (6, 6) نقاط .

وأخيراً هناك مجموعة من التحديات تواجه دول المجلس في التحول نحو الأقتصاد المعرفي منها وجود فجوة مابين مخرجات المؤسسات التعليمية وسوق العمل وتدني نسب الأنفاق على البحث العلمي والتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي ولمواجهة هذه التحديات يستلزم الأهتمام بالقطاع التعليمي وتطوير البحث العلمي في الجوانب كافة وأمتلاك وتوطين التكنولوجيا .

- التوصيات

1- العمل على خلق رأس المال البشـــري وتطويره بنوعية عالية وقدرات كبيرة وذلك من خلال التدريب والتطوير إذ يعد رأس المال البشري حجر الزاوية لبناء مجتمع المعلومات من جهة ودعامة تطور المؤسسة الأقتصادية ونموها ونجاحها من جهة أخرى .

2- توفير تكنولوجيا المعلومات والأتصـالات وتمكين الأفراد من الوصـول اليها في أي وقت ومكان بسـهولة ويسـر وتخصـيص جزء مهم من أستثماراتها للبحث العلمي والأبتكار .

3- العمل على تعليم السكان اللغات الحية لتمكينهم على الأطلاع المستمر لما يستجد من طرائق ومكونات المعرفة .

4- بلورة وعي خليجي عربي لأسـتيعاب أسـس ثورة المعلومات والأتصـالات وصـياغة سـياسـات وطنية نابعة من الواقع تعتمد على الطاقات والأمكانات المتوفرة بهدف التقدم وبخطوات ثابته على طريق تحقيق الأكتفاء الذاتي التقني وبما يحقق نقل التقنية وتوطيدها على المدى البعيد بدلاً من أستيرادها .

5- بناء المعرفة الجديدة من خلال الأهتمام بالبحوث الأسـاسـية وزيادة الأنفاق المخصـص لنشـاطات البحث العلمي والتطوير وتحقيق التكامل ما بين الجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز البحوث والمؤسسات والتي تعد مراكز لتوليد المعرفة والحصول على التقنية .

المصادر والمراجع

1- د. عبد الله ، عبد الخالق ، دور مجلس التعاون الخليجي في دعم مسيرة التنمية البشرية في منطقة الخليج ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، أبو ظبي ، ط1 ، 2009 .

2- د. جريو ، داخل حسن ، دور المعرفة في التنمية الأقتصادية رؤية في مستقبل الأقتصاد العراقي ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ، رقم السلسلة 3 ، د.ت .

3- علة ، مراد ، جاهزية الدول العربية للأندماج في أقتصاد المعرفة دراسة نظرية تحليلية ، جامعة الجلفة – الجزائر ، موقع على شبكة الانترنيت . www. Conference , 9 fis . Edu . pdf

4- د. الهاشمي ، عبد الرحمن ود. العزاوي ، فائزة محمد ، المنهج والأقتصاد المعرفي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط2 ، 2010 .

5- د. الطلافحة ، حسين ود. باطويح ، محمد ، أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول الى الأقتصاد المعرفي ، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل حول الأقتصاد المعرفي ، الدوحة ، 11/10 / 2012 ، تاريخ الأطلاع 10/ 1/ 2018 ، موقع على شبكة الأنرنيت www. Gsd P . gov , Qa . pdf

6- تقرير المعرفة العربي ، الشباب وتوطين المعرفة ، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، دبي ، الأمارات العربية المتحدة ، 2014 .

7- تقرير مؤشر المعرفة العربي ، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، دبي ، الأمارات العربية المتحدة ، 2016 .

8- تقرير تجارب عالمية في التحول الى أقتصاد المعرفة ، الأمم المتحدة اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغربي آسيا ، الأسكوا ، د.ت .

9- السلاموني ، هاني ، تجربة سنغافورة في التنمية الأقتصادية ، 4/ 4/ 2015 ، تاريخ الاطلاع 12/ 1/ 2018 ، موقع على شبكة الأنترنيت . www. Almasrya Lyoum . com . php

10- القرني ، علي حسن يعن الله ، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات أقتصاد المعرفة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى الأدارة التربوية والتخطيط ، قسم الأدارة والتخطيط ، كلية التربية ، جامعة ام القرى ، المملكة العربية السعودية ، 2009 .

11- The Global competiveness Report, 2017.

12-Aljawareen, Adnan. Farhan (Ph.D.), journal of Economics and Development studies, December 2017, vol5, No.4, pp.51-62, published by American Research Institute for pdicy development.

13-BIs (2011).Innovation and Research strategy Growth, department of business innovation and skills. Working paper No.15

14-Magnus Blomstrom, Ari kokko, Fredrik sjoholm, Growth and Innovation policies for Acknowledge Economy: Experiences from Finland, Sweden, and Singapore, working paper 156, October 2002.

15-Anggia Utami Dewi (2018),Towards Knowledge Economy :A comparative study of Indonesian and south Korean Internationalization of higher education in Internatenational

conference on social and political Issues 1stIcspI,2016) Knowledge and social formation, pages 63-83.
16- Malaysia and Knowledge Economy: Building a world-class higher education system, March, 2007, Human development sector reports East Asia and the pacific region the World Bank.

جدول ملحق (1)

الأقتصاد التقليدي	الأقتصاد المعرفي
أستثمار في رأس المال المادي	أستثمار في رأس المال المعرفي
يعتمد على الجهد العضلي بدرجة أساسية	يعتمد على الجهد الفكري بدرجة اساسية
أستقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها البيروقراطية السلطوية	ديناميكية الأسواق وتعمل في ظل تنافسية مفتوحة
الآلة المحرك الأساسي للأقتصاد الصناعي	الرقمية المحرك الأساسي للأقتصاد المعرفي
التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات لأداء العمل	وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام القوى العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر
أقتصاد ندرة تنضب موارده بكثرة الأستخدام	أقتصاد وفرة حيث تزداد موارد المعرفة بكثرة الأستخدام
خضوع الأقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد والأقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد مع الأستمرار في الأستخدام	خضوع الأقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد مع الأستمرار في الأستخدام
العلاقات بين الأدارة والقوى العاملة تتسم بالأستقرار	العلاقات بين الأدارة والقوى العاملة تتسم بعدم الأستقرار
العلاقات بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة أذ تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقاً لمتطلبات الدولة وتوجهاتها الأقتصادية	العلاقات بين قطاعات الأعمال والدولة قائمة على التحالف والتعاون

المصدر : علي حسن يعن القرني ، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة ، رسالة دكتوراه مقدمة الى الأدارة التربوية والتخطيط ، قسم الأدارة والتخطيط ،كلية التربية ، جامعة ام القرى ، المملكة العربية السعودية ، 2009 ، ص49 .

ملحق جدول (2)

المؤشرات ذات الصلة بالأقتصاد المعرفي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2017

المؤشرات الأقتصادية	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	السعودية	الأمارات
1- محور المؤسسات	5 ,0	4 ,0	5 ,0	5 ,6	5 ,0	5 ,9
2- محور البنية التحتية	5 ,1	4 ,3	4 ,9	5 ,8	5 ,2	6 ,3
3- محور مدى الأستقرار على مستوى الأقتصاد الكلي	4 ,0	5 ,6	4 ,7	5 ,9	4 ,9	5 ,6
4- محور الصحة والتعليم الأساسي	6 ,2	5 ,6	5 ,9	6 ,2	6 ,0	6 ,3
مجموعة محفزات الكفاءة :						
5-محور التعليم العالي والتدريب	5 ,0	3 ,9	4 ,4	5 ,0	4 ,9	5 ,0
6- محور كفاءة السوق	5 ,0	4 ,2	4 ,5	5 ,2	4 ,6	5 ,6
7- محور كفاءة العمل	4 ,6	3 ,6	3 ,5	4 ,9	4 ,1	5 ,2
8- محور تطور الأسواق المالية	4 ,3	4 ,1	4 ,2	4 ,7	4 ,2	4 ,8
9- محور الجاهزية التكنولوجية	5 ,6	4 ,3	4 ,5	5 ,4	4 ,9	5 ,8
مجموعة عوامل الابتكار والتطوير:						
10- محور مدى تطور بيئة الأعمال	3 ,3	4 ,4	4 ,1	4 ,4	5 ,4	4 ,9
11- محور الأبتكار	4 ,5	4 ,0	4 ,0	5 ,0	4 ,5	5 ,3

4 ,6	3 ,7	4 ,7	3 ,3	3 ,0	3 ,6	12- التعاون

Source : The Gobal competitveness Report , 2017 – 2018 .

ملحق جدول (3)

المؤشرات ذات الصلة بالأقتصاد المعرفي لدول كوريا الجنوبية وفنلندا وسنغافورة وماليزيا لعام 2017

ماليزيا	سنغافورة	فنلندا	كوريا الجنوبية	المؤشرات الأقتصادية
5 ,0	6 ,1	6 ,2	4 ,0	1- محور المؤسسات
5 ,5	6 ,5	5 ,4	6 ,1	2- محور البنية التحتية
5 ,4	6 ,0	5 ,5	6 ,6	3- محور مدى الأستقرار على مستوى الأقتصاد الكلي
6 ,3	6 ,8	6 ,9	6 ,3	4- محور الصحة والتعليم الأساسي
				مجموعة محفزات الكفاءة :
4 ,9	6 ,3	6 ,2	5 ,3	5-محور التعليم العالي والتدريب
5 ,1	5 ,8	5 ,2	5 ,0	6- محور كفاءة السوق
4 ,7	5 ,8	4 ,8	4 ,2	7- محور كفاءة العمل
5 ,0	5 ,7	5 ,5	3 ,9	8- محور تطور الأسواق المالية
4 ,9	6 ,1	6 ,0	5 ,6	9- محور الجاهزية التكنولوجية
				مجموعة عوامل الأبتكار والتطوير:
5 ,1	4 ,8	4 ,2	5 ,5	10- محور مدى تطور بيئة الأعمال
5 ,1	5 ,2	5 ,3	4 ,9	11- محور الأبتكار
4 ,7	5 ,3	5 ,7	4 ,8	12- التعاون

Source : The Gobal competitveness Report , 2017 – 2018 .